LAU
الجامعة اللبنانية الأميركية
Lebanese American University

المعهد العربي للمرأة
الريادة في المساواة الجندرية

التعامل مع الماضي،
ذكرياتٌ من أجلِ المُستقبل
إحياءُ قصص بطلاتٍ غيرِ مُكرَّمات

الصورة من رصيد: جاد اسماعيل

التعامل مع الماضي،
ذكرياتٌ من أجلِ المُستقبل
إحياءُ قصص بطلاتٍ غيرِ مُكرَّمات

التعامل مع الماضي،
ذكرياتٌ من أجلِ المُستقبل
إحياءُ قصص بطلاتٍ غيرِ مُكرَّمات

شكر وتقدير
نُعرب عن خالص امتنانِنا لمجموعة النّاشطينَ والنّاشطات، والخبراء والخبيرات والأكاديميين والأكاديميات الّذين تفضّلوا بمشاركتنا قصصهم وتجاربهم لصالحِ إعدادِ هذا التقرير. لقد ناضلوا بلا هوادة من أجلِ إرساء السلام وإنهاء النّزاع في لبنان.

التأليف: جنى مراد
الفريق المُساعد في البحث: ميغيل مندلق، كريم متري، رؤى رمضان
فريق التّحرير: سميرة أغاسي، ميريام صفير، غبريالا ناصيف
الترجمة: لارا دبوق
التنقيح اللّغوي: كارول خاطر
التصميم والإخراج: زهير دبس

نبذة عن الجامعة اللّبنانيّة الأميركيّة
الجامعة اللّبنانيّة الأميركيّة هي مؤسّسة أميركيّة مُسجّلة من مجلس الأوصياء في جامعة ولاية نيويورك، ومقرّها لبنان. إنّ الجامعة اللّبنانيّة الأميركيّة هي مؤسّسة خاصّة، علمانيّة، مُختلطة للتعليم العالي، تضمُّ سبع كليّات هي الفنون والعلوم، والهندسة المعماريّة والتّصميم، وإدارة الأعمال، والهندسة، والطّب والتمريض والصّيدلة. www.lau.edu.lb

نبذة عن المعهد العربي للمرأة
تأسَّس المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللّبنانيّة الأميركيّة في العام ١٩٧٣، فكانَ واحدًا من أُولَى المعاهد المعنيّة بالنّساء في العالم العربي. يعملُ المعهد عندَ تقاطعِ المجال الأكاديمي والنّشاط النّضالي، وذلك من خلالِ إجراء البحوث وتوفير التعليم ووضع برامج للتنمية والتّوعية. ويصبُ المعهد جُلّ تركيزه على محاورَ عدّة، منها مُناصرة العدالة التّشريعيّة وإشراك النّساء في السلام والأمن، ومنع العنف القائم على الجندر، وتعزيز مُشاركة النّساء السّياسيّة، بالإضافة إلى تأمين الدّعم من خلالِ تعليم المهارات الحياتيّة والوصول إلى المجموعات المُهمّشة.
من أجل الحصولِ على مزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع
https://aiw.lau.edu.lb

تبرُؤ من المسؤوليّة: «نفّذَ هذا المشروع المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللّبنانيّة الأميركيّة، وموّله كلٌّ من المفوضيّة السّامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة لبناء السّلام. إنّ الأفكار والآراء المُدلَى بها في معرضِ هذا العمل تخصّ المعهد العربي للمرأة وحدَهُ ولا تعكسُ بالضّرورة آراء الأمم المتحدة».

المحتويات

المُلخّص التّنفيذي ٤
المُقدّمة ٥
المنهجيّة ٧
التحديات ٨
بناء السّلام
تطوّر تعريف بناء السّلام ٨
النّساء في بناء السّلام، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المُتحدة رقم ١٣٢٥ ١١
النّساء وبناء السّلام في لبنان ١٤
النساء وبناء السلام في لبنان خلال الحرب الأهلية ١٨
توسيع ذاكرتنا ومفهومنا لمَنْ «يصلح» أن يكونَ ناشطًا/ناشطةً من أجل السلام ٢٣
ما بعد «السلام»: بناء السلام خلال انتفاضة تشرين ٢٠١٩ والأمن البشري ... ٢٥
الاستنتاجات والتوصيات ٢٩

المُلخّص التّنفيذي

قاسَى لبنانُ أشكالًا شتّى من العنف، بدءًا من الحرب الأهليّة المتمادية طوالَ ١٥ سنة، مرورًا بعقودٍ من حكم الأقليّة السّياسية، والنظام الأبوي، والفساد والفراغ السيّاسي والاحتلال العسكري الأجنبي، وصولًا إلى الانتفاضة الشّعبيّة والأزمات الاقتصاديّة، على سبيل الذّكر لا الحصر. فلبنانُ، لم ينتقل بعدُ من النّزاع إلى السلام، على الرّغم من مضيّ ٣٠ سنة على انتهاء الحرب. وخلالَ حرب لبنان الأهليّة وانتفاضته الأخيرة، برزت النساء كَبَنّاءات سلامٍ رائدات، بيدَ أنّ دورهنَّ لم يُوثّق ولم يحظَ باعترافٍ على نطاق المجتمع. لذا، يرمي هذا التقرير إلى تسليط الضّوء على مبادرات بناء السّلام المهمّة الّتي أطلقتها النساء على مرّ هاتين الحقبتَيْن المفصَلِيّتَيْن من تاريخ لبنان، وإلى توثيقها كذلكَ الأمر.

المُقدّمة

قبلَ اندلاع الشّرارة الأولى الّتي أشعلت الحرب الأهلية يومَ ١٣ نيسان من العام ١٩٧٥، كانَ لبنان يُكنّى «سويسرا الشّرق»، لِمَا كان ينفردُ به من ديمقراطيّةٍ وسطَ الدّول العربيّة، واقتصادٍ قائم على مبدأ عدم التدخل، وقطاعٍ تربويّ مُتقدِّم ومؤسّساتٍ متطوّرة. وكانت عاصمته، بيروت، قد اكتسبت لقبَ «باريس الشّرق»، لأنّها كانت وجهة سياحيّة تجذبُ السّيّاح من مختلف أصقاع العالم. لكن، في العام ١٩٧٥، اجتاحت لبنانَ حربٌ أهليّة دامت عقدًا ونصفَ العقدِ من الزّمن، وأودَت بحياةِ نحو ١٢٠ ألف شخصٍ.[١] ويُقدّرُ أنّ أكثر من ١٧ ألف شخصٍ قد أُخفُوا بينَ العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠، وهو رقمٌ لطالما شكّلَ محطَّ جدلٍ وخلاف.[٢] وصحيحٌ أنّ لبنانَ قد وقّعَ الاتفاقيّة الدّولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في العام ٢٠٠٧، إلّا أنّه لم يُصادق عليها حتّى الآن. وكانت الحربُ بمثابة مزيجٍ من نزاعاتٍ داخليّة دائرة بينَ شتّى الطّوائف في لبنان، تُضافُ إليها تدخلات من عناصرَ إقليميّة ودوليّة على حدّ سواء. ولم تقتصر تداعيات الحرب على الظّاهرةِ منها – أي تدمير البُنى التحتيّة وتغرّب أبناء الوطن وما تلاها من هجرة أدمغة على سبيل الذّكر لا الحصر – فالجذور الطّائفيّة اشتدّت ترسّخًا، والانقسامات الطّائفيّة ازدادَت عمقًا، وهو الأمرُ الّذي مهّدَ السّبيلَ أمامَ أمراء الحرب أن يحكموا قبضاتِ عائلاتهم على السّلطة ويضمنوا التّوارث السّياسي.

أرسَى اتفاق الطّائف الأسسَ لإيقافِ الحرب الّتي انتهت رسميًّا في العام ١٩٩٠. إلّا أنّ ضآلة الجهود الرّسمية المبذولة في فترة ما بعدَ الحرب في سبيل التوصّلِ إلى إجماعٍ على روايةٍ تاريخيّة وذاكرةٍ وطنيتَيْن عن الحرب، قد أفضَت إلى رواياتٍ لا تُحصى، تُمجِّدُ كلٌّ منها الحزب السّياسيّ الذّي يسرُدها. هذا وقد أغفلَت الحكومات المُتعاقبة أهميّةَ المبادرات في إرساء السّلام والمُصالحة بينَ مختلف الطوائف الّتي تنظرُ كلٌّ منها إلى الأخرياتِ نظرةً عدائيّة. لذا، فإنَّ العداءَ السّياسيّ، المُتجذّر في الطّائفيّة، لا يزال قائمًا.

وعلى الرّغم من انتهاء الحرب، شهدت المرحلةُ الّتي تلتها أشكالًا شتّى من النزاع، بمَا في ذلك الاحتلال العسكري الأجنبي، وسلسلة من الاغتيالات السّياسيّة والتفجيرات

---

١. «التعامل مع ذكريات الحرب الأهلية اللبنانية من خلال المسرح.» *هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الدول العربية*، ١٦ أيلول ٢٠٢١،
https://arabstates.unwomen.org//news/stories/202109//dealing-with-the-memories-of-the-lebanese-civil-war-through-theatre.

٢. «مفقودون في لبنان: تقرير عن احتياجات عائلاتهم.» *اللجنة الدولية للصليب الأحمر*، ٢٠ حزيران ٢٠١٣،
https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/report/0620--lebanon-missing.htm.

المتفرّقة، والجمود الحكوميّ بالإضافة إلى الاضطراب السّياسي والانقسامات في صفوفِ الطّبقة الحاكمة. كما شهدت مؤخّرًا تضخمًا مُفرطًا واحتجاجات شعبيّة عارمة وانتفاضة تشرين ٢٠١٩، وانهيارًا حادًّا في قيمة العملة الوطنيّة مُقابل الدّولار الأميركي. وكان من شأنِ جسامةِ جائحة كوفيد ١٩ وتداعياتها غير المُرتقبة، أنْ صبّت الزيتَ على نار لبنان المتأججة أساسًا، فأسفرت عن مصيبةٍ مزدوجة هي أزمةٌ اقتصاديّة وكارثة صحيّة عامّة. ثمّ تلقّى لبنان الهشّ ضربةً قاضيةً أخرى حينَ عصفَ الانفجار المُفجِع في مرفأ بيروت يومَ ٤ آب من العام ٢٠٢٠، فحصدَ أرواح ٢١٨ ضحيّة، وجرحَ نحو ٧ آلافِ شخصٍ آخر، وتركَ أكثر من ٣٠٠ ألف شخصٍ بلا مأوى.[٣] وعلى رأسِ هذه العوامل مجتمعةً، حلَّ تصنيفُ مرصد الاقتصاد اللّبناني التّابع للبنك الدّولي لأزمةِ لبنان المالية والاقتصاديّة في ربيع العام ٢٠٢١ على أنّها ضمنَ الأزمات العشر – ولعلّها الثّالثة – الأشدّ حدّة الّتي عرفها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.[٤] فبعدَ مضيّ أكثر من ٣٠ سنة على انتهاء الحرب الأهليّة، يقعُ اللّبنانيّونَ واللّبنانيات اليوم، مرّةً أخرى، رهينةً في يدِ دولةٍ عاجزة لا تقدر على أن تؤمّن لهم احتياجاتهم الأساسيّة مِن ماء وتيارٍ كهربائيّ ووقود ودواء وطعام، فتدُوسُ على ما تبقّى مِن كرامتهم وحقوقهم الإنسانيّة. ولعلَّ طوابيرَ الانتظار الطّويلة المُصطفة أمامَ محطّات الوقود والأفران والصيدليات – الّتي تُعيد إلى الأذهان ذكريات الحرب الأهليّة – تُجسّدُ الواقع المؤلم الّذي يتحمّلُ اللّبنانيّون واللّبنانيات مشَقَّتَه من أجلِ تأمين احتياجاتهم اليوميّة واحتياجاتِ عائلاتهم. لقد انتقلَ لبنان، إذًا، من الحرب العسكريّة التقليديّة إلى حربٍ اقتصاديّة تُهدّدُ وجوده.

كانَت لكلٍّ من الحرب الأهليّة اللّبنانيّة وانتفاضة تشرين ٢٠١٩، تداعياتٌ جليّة على الأدوار الجندريّة التقليديّة، لا سيّما في تبديلِ دور النساء في مُختلف المجالات المجتمعيّة. فعلى مدى هاتَيْن الحقبتَيْن آنفتَي الذكر، برزت النّساءُ كمُشارِكاتٍ فاعلات، يُحطّمنَ الأفكار الجندريّة النمطيّة ويخرقنَ التقاليد الأبويّة وينخرطنَ في عملية بناء السّلام. ومن أجلِ هذه الغاية تحديدًا، يرمي هذا التقرير إلى كشف النقاب عن دور النّساء في مبادرات بناء السّلام خلالَ الحرب الأهليّة وانتفاضة تشرين ٢٠١٩.

---

٣. «'لقد قتلونا من الداخل': تحقيق في انفجار بيروت في ٤ آب.» *هيومن رايتس ووتش*، ٨ أيلول ٢٠٢١، https://www.hrw.org/report/2021/08/03/they-killed-us-inside/investigation-august-4-beirut-blast.

٤. «المرصد الاقتصادي اللبناني، ربيع ٢٠٢١: لبنان يغرق (إلى المراكز الثالثة الأولى).» *البنك الدولي*، ٣١ أيار ٢٠٢١، https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3.

المنهجيّة

يرمي هذا التقرير إلى توثيق مبادرات بناء السّلام الّتي أطلقتها النّساء إبّانَ حقبتَيْن مفصليّتَيْن من تاريخ لبنان هما الحرب الأهلية المندلعة في العام ١٩٧٥ وانتفاضة تشرين في العام ٢٠١٩. ويعتمدُ هذا التقرير منهجية البحث النوعي، ويتضمّن ذلكَ نقاشات مجموعات تركيز ومقابلاتٍ مع خبراءَ وخبيرات بارزين أُجرِيَت معظمها عبر الانترنت من أجلِ التداول في دورِ مبادرات النّساء لبناء السّلام في كلٍّ من الحقبتَيْن التاريخيتَيْن آنفتَيْ الذّكر.

بعدَ المراجعة المستفيضة للأدبيات واستطلاع المصادر الثانويّة كافة الّتي تُوثّقُ وتناقش دورَ النّساء خلالَ الحرب الأهليّة في العام ١٩٧٥، وانتفاضة تشرين في العام ٢٠١٩، حدّدَ المعهد العربي للمرأة الخبراء والخبيرات الأساسيين الّذين يمكنهم تقديمَ أفكارهم النّيِّرَة والقيّمة حولَ موضوع البحث، فوجّهَ المعهد إليهم دعوةً إلى المشاركة في نقاشات مجموعات التّركيز وفي مقابلاتٍ أُجريت عبر الانترنت. ويشمل هؤلاء خبراء وخبيرات، وباحثين وباحثات، ومُقاتلين ومقاتلات، وممثلين وممثلات عن المجتمع المدني، بالإضافة إلى قائدات بارزاتٍ في زمن الحرب، وناشطينَ وناشطات من أجل السّلام، وفاعلين وفاعلات في مجال ضبطِ النّزاع.

تمَّ، أوّلًا، تنظيم اجتماعاتٍ استشاريّة عبر الانترنت، عُقد أوّل اثنَيْنِ منها في ٢١ نيسان من العام ٢٠٢١. ضمّ نقاش مجموعة التّركيز الأولى ستة مشارِكين وتناولَ حقبةَ الحرب الأهليّة. أمّا نقاش مجموعة التّركيز الثانية فقد ضمّ سبعة مُشارِكينَ وركّزَ على انتفاضة تشرين ٢٠١٩. وقد عُقِدَ الاجتماع الثّالث في ٣ حزيران من العام ٢٠٢١، فَجمعَ خمسة مُشارِكين تطرّقوا إلى الحقبتَيْن في آنٍ معًا. وبسببِ القيود وتدابير السّلامة المفروضةِ في ظلّ كوفيد ١٩، نُظِّمَت هذه الاجتماعات عبر الانترنت بواسطة تطبيق زوم (Zoom).

بعدَ إخضاعِ الأفكارِ المُستقاة من المشاورات الأوّليّة لتحليلٍ شاملٍ ووافٍ، أجرى المعهد العربي للمرأة ثلاث مقابلاتٍ مع خبراءَ وخبيرات أساسيين. وكانت الغاية من هذه المقابلات تأطير النتائج الفضفاضة المُستخلصة من المُشاورات المُنعقدة عبر الانترنت. وقد أُجرِيَت هذه المقابلات بينَ ١٤ و١٧ حزيران من العام ٢٠٢١، عبرَ الانترنت، بواسطة تطبيق زوم، ما عدا مقابلة واحدة أُجرِيَت حضوريًّا في مقر المعهد وذلكَ نزولًا على رغبةِ الخبيرة.

التحديات

إنَّ التحدّي الأكبر الماثل أمامَ هذا المشروع هو جائحة كوفيد ١٩ الحاليّة وما ترتّبَ عنها من فتراتِ إقفالٍ عامّ وقيود فرضتها الحكومة من أجلِ الحدّ من تفشّيها. لذا، تعذّرَ إجراء نقاشات مجموعات التّركيز حضوريًّا، فنُظِّمَت، بدلًا من ذلك، عبر الانترنت بواسطة تطبيق زوم. وقد أسفرَ تنظيم النقاشات افتراضيًّا عن قيودٍ أخرى، لا سيّما على عددِ الخبراء والخبيرات المُستضَافين. ولو تسنّى إجراء النقاشات حضوريًّا، لشاركَ فيها عددٌ أكبرُ من الخبراء والخبيرات، ولاتّخذَ النّقاش طابعًا تفاعليًّا أكثر.

بناء السّلام

تطوّر تعريف بناء السّلام

لا إجماعَ على تعريفٍ موحّدٍ يُحدِّدُ مصطلحَ «بناء السّلام» (وأصلهُ بالإنكليزيّة Peacebuilding). لقد أطلقَ هذا المُصطلحَ أوّلَ مرّةٍ العالِمُ يوهان غالتونغ الّذي يُعدُّ مؤسِّسَ علوم السّلام، وذلكَ في معرضِ مقالتهِ المُعنونة «مقاربات السلام الثلاث: حفظ السّلام وصنع السّلام وبناء السّلام». ويُدافع غالتونغ عن تطوير «هياكل بناء السّلام في سبيلِ تعزيز السلام المُستدام عن طريقِ مُعالجة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف ومؤازرة القدرات المحليّة على إدارة السّلام وفضّ النزاع».[٥] وكانَ لفكرِ غالتونغ بالغَ الأثرِ في عملِ أمين عامّ الأمم المتحدّة السّابق، بطرس بطرس غالي، الّذي عرّفَ بناءَ السّلام في تقريرِه الصّادر في العام ١٩٩٢ والمُعنون «خطّة من أجلِ السّلام»، على أنّهُ «العمل في سبيلِ توطيد السّلام وتجنّب العودة إلى النّزاع».[٦] في العام ٢٠٠٠، صدرَ تقرير الإبراهيمي الّذي أعدّه فريق من الخبراء، هو فريق الأمم المتحدّة المعنيّ بعمليات السّلام، وعلى رأسه وزير الخارجيّة الجزائري آنذاك الأخضر الإبراهيمي الّذي كلّفته الأمم المتحدة النظرَ مليًّا في دور الأمم المتحدة التّاريخي في عمليات بناء السّلام ووضعَ خطّة عملٍ قابلة للتنفيذ مُستقبلًا في مجالِ بناء السّلام. ويُعرّفُ تقرير الإبراهيمي بناء السّلام على أنّه «الأنشطة المُضطلع بها في الطرف الأقصى من الصّراع لإعادة تركيب أسس السّلام وتوفير وسائل بناء شيء يتجاوز مجرّد انعدام الحرب على تلك الأسس».[٧]

---

٥. «بناء السلام في الأمم المتحدة: توجه.» *مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام*، أيلول ٢٠١٠، https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/ peace-building_orientation.pdf.

٦. بناء السلام في الأمم المتحدة: توجه، ٥.

٧. «تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305–S/2000/809)» *الأمم المتحدة*، ٢١ آب ٢٠٠٠، https://www.un.org/ruleoflaw/files/brahimi%20report%20peacekeeping.pdf.

استمرّ تطوّر مفهوم بناء السّلام (انظر/انظري الجدول ١)، حتّى أصدرت، لاحقًا، لجنةُ السّياسات التابعة لأمين عام الأمم المتحدة تعريفًا يُحدّدُ بناء السّلام ويُعدّدُ أنواع الأنشطة الّتي يجب أن تتّخذها كلٌّ من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الفاعلين الدّوليين بغيةَ تشجيع بناء السّلام في مناطق النّزاع ودعمه.

> يشملُ بناء السّلام طيفًا واسعًا من التّدابير الرّامية إلى الحدّ من خطر الانزلاق أو إعادة الانزلاق إلى النّزاع، وذلكَ من خلال تعزيز القدرات الوطنيّة على الصّعد كافّة من أجلِ إدارة النّزاع وإرساء أسس السلام والتنمية المُستدَامَيْن. وينبغي أن تتّسمَ استراتيجيات بناء السّلام باتّساقها وأن تُوضع على نحوٍ يُلبّي حاجات الدّول المعنيّة، وذلكَ بناءً على مبدأ المُلكيّة الوطنيّة، كما ينبغي أن تحتوي هذه الاستراتيجيات مجموعةً من الأنشطة المحدودة والمُنتقاة بعنايةٍ والّتي تولَى أولويّةً قُصوى وتُنظَّم بتسلسلٍ خاصّ بغية تحقيق الأهداف الآنف ذكرها.[٨]

وفي الوقت نفسه، تحديدًا في مطلع القرن العشرين، وسّعَ النّاشطون والنّاشطات نطاق تعريف بناء السّلام ليشملَ مفهوم «الأمن البشري». وكانَت الغايةُ من مُقارباتٍ مماثلة لبناء السّلام أن تتصدّى لمقاربات بناء السّلام «مِن أعلى إلى أسفل» الّتي لطالما اعتمدتها تاريخيًّا الحكومات الأجنبيّة والأمم المتحدة. وحسبَما وردَ في تقريرٍ صادر عن جامعة الأمم المتحدة، يُعرّفُ الأمن البشري بشكلٍ فضفاضٍ على أنّه سياسة عامّة «مُوجّهة إلى تعزيز رفاه الأمن الشّخصي وكرامة الأفراد والمجتمعات».[٩] و«يُعزّزُ» الأمن البشري أيضًا مفاهيمَ بناء السّلام، وتاليًا جهودَ بناء السّلام، وذلكَ من خلالِ تركيز الاهتمام على عوامل «تتخطّى النمو الاقتصادي» من أجلِ «التعامل مع العلاقات الاجتماعيّة، ولا سيّما منها بناء الثّقة أو استعادتها في ظلِ سياقٍ أوسع نطاقًا يتّسم بالتنمية الشّاملة للجميع وبالإدماج الاجتماعي».[١٠]

---

٨. «بناء السلام في الأمم المتحدة: توجه.» *مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام*، أيلول ٢٠١٠، https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/ peace-building_orientation.pdf.

٩. فوتامورا، مادوكا، وآخرون. «نحو نهج الأمن البشري لبناء السلام.» *جامعة الأمم المتحدة*،٢٠١٠.

١٠. فوتامورا وآخرون، ٦.

الجدول ١: تعريفات الأمم المتحدة ومفاهيمها الأساسيّة لبناء السّلام[١١]

١٩٩٢	خطّة من أجل السلام	طرحت «بناء السّلام» كأداةٍ خاصّة بالأمم المتحدة.
١٩٩٥	مُلحق بخطّة من أجل السلام	شدّدَ على الحاجة إلى مأسسة السلام.
١٩٩٤ ١٩٩٤ ١٩٩٥	خطّة للتنمية تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن التنمية البشرية خطة لإرساء الديمقراطيّة	ساهمت هذه المنشورات في الرّبطِ بينَ الخطط المتعلّقة بالأمن والتنمية وإرساء السّلام وحقوق الإنسان.
١٩٩٦	قائمة أنشطة بناء السّلام	سلّطت الضّوء على مداميكِ بناء السّلام بعدَ النّزاع.
٢٠٠٠	تقرير الإبراهيمي	عرّف بناء السّلام على أنّه «الأنشطة المُضطلع بها في الطرف الأقصى من الصّراع لإعادة تركيب أسس السّلام وتوفير وسائل بناء شيء يتجاوز مجرّد انعدام الحرب على تلك الأسس».
٢٠٠١	لا انسحابَ بدون استراتيجيّة	حدّد أهداف بناء السّلام الثلاثة الأساسيّة.
٢٠٠٣	استعراض التّعاون التقني في الأمم المتحدة	سعى إلى تحقيق تعاونٍ أكبر في بناء السّلام بينَ هيئات الأمم المتحدة كافة.
٢٠٠٤	عالمٌ أكثر أمنًا	دعا إلى وضعِ هيكلٍ لبناء السلام.
٢٠٠٥	«في جوّ من الحرية أفسح»: نتائج مؤتمر القمة العالمي	بلوَرَ ونظّمَ رسميًّا مفهوم هيكل بناء السلام الذي أصبحَ مشتملًا على لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام.
٢٠٠٦	قائمة الأمم المتحدة لقدرات بناء السّلام	قدّمت نبذةً مُقتضبة عن المجموعة الواسعة من أنشطة بناء السّلام الّتي نفّذتها أكثر من ٣١ وكالة من وكالات الأمم المتحدة.

١١. «بناء السلام في الأمم المتحدة: توجه.» *مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام*، أيلول ٢٠١٠، https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/ peace-building_orientation.pdf.

٢٠٠٦	قرار لجنة السياسات، أيلول ٢٠٠٦	في مسألةِ تحديد الاستراتيجيّات والخطط التشغيليّة، يقتضي بناء السّلام بذلَ جهودٍ في سبيلِ دعمِ انتقالِ البلدِ من النّزاع إلى السلام المُستدام، وذلكَ من خلالِ توفير الاستِتْباب في الوضع السياسي والمؤسسات الأساسيّة، والخفضِ إلى حدٍّ كبير، من خطرِ الانزلاق مجددًا إلى النزاع، وتمكين البلدِ من المضي قدمًا في عمليات التنمية العادية.
٢٠٠٧	قرار لجنة السياسات، أيار ٢٠٠٧	أرسَى «القاعدة المفهوميّة» لبناء السّلام.
٢٠٠٨	مذهب كابستون	وضعَ بناء السّلام في صلب مُقاربة الأمم المتحدة الشّاملة لمعالجة النزاع العنيف.
٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن بناء السّلام في المرحلة الّتي تعقب مباشرةً انتهاء النّزاع	حدّدَ المزايا والمبادئ الأساسيّة الّتي أثبتَت جدواها في مُختلق السّياقات. ويصبُّ التقرير جُلَّ تركيزه على بناء السلام في الفترة الأولى المُمتدة ما بينَ ١٢ و٢٤ شهرًا عقبَ النّزاع.

النّساء في بناء السّلام، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المُتحدة رقم ١٣٢٥

كانَ من شأنِ بروز الأمن البشري كإطارِ عملٍ مفهوميّ مُقترنٍ ببناء السّلام، أن سلّطَ الضّوء على الآثار غير المتكافئة الّتي يُلقيها النّزاع على النساء والفتيات، كما سلّطَ الضّوءَ على الدّور الّذي يُمكن، لا بل يجب، أن تؤدّيه النّساء والفتيات في بناء السّلام في سياقاتِ ما بعدَ النّزاع.[١٢] بيدَ أنَّه، في الفترة الممتدة بينَ ١٩٩٢ و٢٠١١، ٢ في المئة فقط من الوسطاء الرّئيسين و٩ في المئة فقط من المُفاوضين المشارِكينَ في عمليات صنع السلام الرّسمية كانوا من النّساء.[١٣] وبشكلٍ عام، يقتصرُ تمثيل النّساء في عمليات بناء السّلام الرّسمية على أقل من ١٠ في المئة على صعيد العالم أجمع.[١٤] ويشيعُ التحيّزُ الجندريّ في عمليات بناء السّلام كافّة، وذلكَ بدءًا من انتقاءِ

١٢. «'حقوقنا أساسية للسلام': إن التنفيذ البطيء لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يحرم النساء والفتيات من حقوقهن في النزاعات المسلحة.» *هيومن رايتس ووتش*، ٣١ آب ٢٠١٥، https://www.hrw.org/news/2015/08/13/our-rights-are-fundamental-peace.

١٣. «مشاركة المرأة في مفاوضات السلام: الصلات بين الوجود والنفوذ.» *هيئة الأمم المتحدة للمرأة*، ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢، https://reliefweb.int/report/world/women%E2%80%99s-participation-peace-negotiations-connections-between-presence-and-influence.

١٤. بيجيو، جميل، وآخرون. «مشاركة المرأة في عمليات السلام.» *مجلس العلاقات الخارجية*، ٢٠٢٠، https://www.cfr.org/womens-participation-in-peace-processes/.

مُفاوضِي السّلام ووسطائه على أساسِ الفهم الذّكوري للقوّة والسّلطة وصولًا إلى الادعاءات النمطيّة، بأنَّ «لا نساء كفوءات» قادرات على شغلِ هذه المناصب.[١٥] وكانَ للتحيّزات الجندريّة هذه أثرٌ بالغ في انتقاء الفاعلينَ المُشارِكينَ في كُلٍّ من مساراتِ بناء السّلام المُختلفة. فعلى سبيل المثال، ركّزت عمليات السلام في المسار الأوّل على حفظ السلام على مُستوى الدّولة وكذلكَ على المُستوى الوطني، ونادرًا ما ضمّت نساءً، نظرًا إلى تركيزِها على الفاعلينَ «السّياسيين» الّذين لطالما اعتُبِروا تاريخيًّا من عداد الرّجال حصرًا. أمّا عمليات السّلام في المَسَارَيْن الثاني والثّالث، الّتي نُفِّذَت تباعًا على النّطاقَيْن المحليّ والشّعبي، فقد ضمّت عددًا أكبرَ من النّساء، وذلكَ بسببِ التصوّرات الهيكليّة والجندريّة حيالَ أهميّة تحقيق السّلام في هذه الطّبقات المُختلفة من المُجتمع.[١٦]

يُعدُّ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الّذي اعتمدته الأمم المُتحدة في ٣١ تشرين الأوّل من العام ٢٠٠٠، واحدًا من بين أطر العمل الدّولية الأشدّ أهميّة في ما يخصُّ دور النّساء في السّلامِ والأمن. ويتضمّنُ القرارُ أربعة أركانٍ أساسيّة هي المنع والمشاركة والحماية والإغاثة والتعافي. وعليه، فإنَّ «هذه الفكرة [أي قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥] الثّورية، رغم بساطتها، تمثّلت في الإقرار بأنّ السلام لا يكون مستدامًا إلّا إذا تمّ إدماج المرأة بالكامل، وأنّ السلام يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمساواة بينَ النّساء والرّجال».[١٧] لذا، يُشكِّلُ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ القاعدة الرّاسخة بالنّسبة إلى جدول الأعمال في شأنِ المرأة والسّلام والأمن الّذي لا يزالُ يُلقي الضّوء على أهميّة دور النّساء في النّزاع وفي بناء السّلام من خلالِ أطرِ عملٍ دوليّة عدّة (انظر/انظري الجدول ٢ أدناه). وقد طُلِبَ إلى الدّول الأعضاء، في إطارِ تعهّدها تنفيذ القرار رقم ١٣٢٥، أن تضعَ خططَ عملٍ وطنيّة تُحدّدُ، بموجبها، الخطط الفعليّة الآيلة إلى تطبيق القرار على أرضِ الواقع. وبحلول أيلول من العام ٢٠١٩، كانَ ٨٢ بلدًا قد وضعَ وأقرّ خطط العمل الوطنيّة.

---

١٥. تورنر، كاثرين. «القيادة النسائية من أجل السلام: نحو نموذج للقيادة المتعدِّدة المسارات.» *المرصد العالمي IPI*، ١٨ تشرين الأول ٢٠١٩، https://theglobalobservatory.org/2019/10/ womens-leadership-for-peace-towards-multi-track-leadership/.

١٦. كوماراسوامي، راديكا. «منع نشوب الصراعات، وتحويل العدالة، وتأمين السلام: دراسة عالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥.» *هيئة الأمم المتحدة للمرأة*، ٢٠١٥.

١٧. راديكا، ٢٨.

الجدول ٢: قرارات مجلس الأمن في شأنِ المرأة والسلام والأمن[١٨]

القرار رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	ينظر في أثر النّزاع على النّساء ويُقرّ بمساهمتهنّ في تجنُّب نشوبهِ وفضِّه كما يُقرّ بدورهنَّ في صونِ السلام والأمن الدّوليَّيْن.
القرار رقم ١٨٢٠ (٢٠٠٨)	يُقرّ بالعنف الجنسي المُرتبط بالنّزاع على اعتباره وسيلة حربٍ تستخدمه الأطراف المُتحاربة من أجلِ تحقيقِ غاياتٍ عسكريّة أو سياسيّة، ويترتّب عنها إفلاتٌ من العقاب، ممّا يستدعي تكثيفَ الجهود من أجلِ وضعِ حدٍّ للعنف الجنسي خلال النّزاع.
القرار رقم ١٨٨٨ (٢٠٠٩)	ينصّ على تنفيذ القرار رقم ١٨٢٠ تنفيذًا أكثر فاعليّةً، وذلك من خلال تعيين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع الّذي يُناطُ به تأمين قيادة عالية المُستوى، بالإضافة إلى تعيين مُستشارينَ في مجال حماية النّساء ضمنَ بعثات حفظ السلام.
القرار رقم ١٨٨٩ (٢٠٠٩)	يُركّزُ على بناء السّلام بعدَ النّزاع، ويتضمّنُ استراتيجيّة آيلة إلى زيادة عددِ النّساء المُشارِكات في محادثات السّلام، ويدعو إلى وضعِ مؤشراتٍ عالميّة من شأنها قياس مدى تطبيق القرار رقم ١٣٢٥ الّذي اتّخذته الأمم المتحدة والدّول الأعضاء. وقد وُضِعَت حتّى الآن مجموعة من ٢٦ مؤشرًا يُناطُ بها تتبُّع تنفيذ القرار، وهي تتوزّعُ على أربعةِ أركانٍ هي: المنع والمشاركة والحماية والإغاثة والتعافي.
القرار رقم ١٩٦٠ (٢٠١٠)	يكرِّر تأكيد الالتزامات الأوّليّة المطلوبة من أجلِ التّصدّي للعنف الجنسي في حالات النزاع، وأمرَ بوضعِ أدواتٍ من شأنها مُكافحة الإفلات من العقاب، وذلك من خلالِ تسمية الجناة وتنظيمِ ترتيباتٍ تخصُّ المراقبة والتّحليل وإعداد التقارير.
القرار رقم ٢١٠٦ (٢٠١٣)	يطلب إلى الجهات الفاعلة كلّها، بمَا فيها مجلس الأمن، أن يبذلَ المزيد من الجهود من أجلِ تنفيذ القرارات المُتّخذة سابقًا ومُكافحة إفلات مُرتكبي العنف الجنسي في حالات النّزاع من العقاب. ويعترف القرار بأهميّة المجتمع المدني في منع العنف الجنسي في حالات النّزاع والتّصدي له.

١٨. «مجالس النواب كشركاء يدعمون برنامج المرأة للسلام والأمن.» *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩، https://www.undp.org/publications/parliament-partners-supporting-women-peace-and-security-agenda.

القرار رقم ٢١٢٢ (٢٠١٣)	يضع تدابيرَ أشدّ صرامةً من شأنها تحسين مشاركة النّساء وتمثيلهنّ في فضّ النزاع، لا سيّما من خلال شغلهنّ مناصب القيادة. ويكرِّر القرار التأكيد على أنّ تحقيق المساواة بينَ الجنسين أمرٌ له أهميّة بالغة في التوصّل إلى السّلام والأمن الدّوليَّيْن. ويحدّد القرار أيضًا الحاجة إلى مُساعدة إنسانيّة من أجلِ ضمانِ الوصول إلى مجموعةٍ واسعة من خدمات الصّحة الجنسية والصّحة الإنجابيّة على حدّ سواء.
القرار رقم ٢٢٤٢ (٢٠١٥)	يُركّز على أدوار النّساء في التّصدّي للتطرّف المصحوب بالعنف والإرهاب وفي تعزيزِ أساليب العمل الّتي ينتهجها مجلس الأمن في شأنِ المرأةِ والسلامِ والأمن. ويربطُ القرار جدول الأعمال في شأن المرأة، والسلام والأمن من جهة، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) من جهة أخرى، ويُقدِّمُ توجيهاتٍ مُفصّلة حولَ كيفية تنفيذ جدول الأعمال.
القرار رقم ٢٢٧٢ (٢٠١٦)	يتّخذُ تدابير من أجلِ التّصدّي للاستغلال والانتهاك الجنسيَّيْن خلال عمليات السلام.
القرار رقم ٢٤٦٧ (٢٠١٩)	يدعو الأطراف حول العالم إلى إنهاءِ العنف الجنسي فورًا، وتجنّب وقوع أفعالٍ مُماثلة في المُستقبل، ويُقدِّمُ القرار تدابيرَ من شأنها مُحاسبة مُرتكبي العنف الجنسي، ويدعو إلى اتّخاذ تدابير مُجدية من أجلِ دعمِ ضحايا العنف الجنسي.

النّساء وبناء السّلام في لبنان

في العام ٢٠١٧، أُوكِلَت الهيئة الوطنية لشوؤن المرأة اللّبنانيّة، كونها جهاز لبنان الوطني المعني بالمرأة، مهمّة صياغة خطة العمل الوطنيّة في شأنِ قرار مجلس الأمن التّابع للأمم المُتحدة رقم ١٣٢٥. وفي ١٢ أيلول من العام ٢٠١٩، أقرّ مجلس الوزراء خطّة العمل الوطنية لتطبيق القرار رقم ١٣٢٥ الصّادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة.[١٩] بيدَ أنَّ النّاشطينَ والناشطات في الميدان يواصلونَ التنديد بتباطؤ الحكومة في تنفيذ جدول الأعمال في شأنِ المرأةِ والسلام والأمن على أتمّ وجه.

١٩. «خطة العمل الوطنية اللبنانية بشأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ (٢٠١٩-٢٠٢٢).» *الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية*، ٢٠١٩،
https://arabstates.unwomen. org//digital-library/publications/2019/10/lebanon-nap.

في لبنان، أقصَى «الحاجز غير المرئي السّياسي» النساءَ عن المُشاركة المُجدية في السّياسة.[٢٠] فعلى سبيل المثال، حصلت النّساء الفائزات، في الانتخابات النيابيّة الأخيرة الّتي جرت في العام ٢٠١٨، على نسبةٍ أقلَّ من ٥ في المئة من مُجمل المقاعد النيابيّة،[٢١] ذلك على الرّغم من تسجيلِ رقمٍ قياسي في عددِ النّساء المُرشّحات في الدّوائر الانتخابيّة كافّة.[٢٢] أمّا النّساء اللّواتي تمكّنَّ من دخول المعترك السياسي فلا يزالُ تمثيلهنّ منقوصًا وغالبًا ما يُنسبنَ إلى علاقاتهنّ بأحدِ أقاربهنّ الذّكور (وتحديدًا آبائهنّ أو أزواجهنّ)، وهذا ما باتَ يُعرفُ بمصطلحِ «العائلية السّياسيّة».[٢٣]

وبمعزلٍ عن التمثيل السّياسي الضّئيل، تُعدُّ النّساء «مواطنات درجة ثانية» أمامَ قوانين الأحوال الشّخصية الّتي تُقيّدُ النّساء بموجبِ قوًى دينيّة وأبويّة مُتحفّظة.[٢٤] ففي مسألتَيْ الطّلاق وحضانة الأطفال، تُعامل النّساء، من مُختلف الطّوائف، على أنّها دونَ الرّجال، ولا يجوز لهنّ منح أزواجهنّ الأجانب أو أبنائهنّ الجنسية اللّبنانيّة.[٢٥] فالقوانين المُسنّة من أجلِ حماية النّساء والفتيات، بما فيها، على سبيل المثال، قانون العنف الأسري الصّادر في العام ٢٠١٤، تُطبّقُ تطبيقًا سطحيًّا وتفتقرُ التعريفاتِ الشّاملةَ الّتي تُحدّدُ العنف القائم على الجندر.

فلا عجبَ، إذًا، أنّ تعريفات بناء السّلام والنّشاط النّضالي من أجل السلام في ظلِّ جوٍّ أبويّ وطائفيّ مماثل تختلفُ باختلاف المُشارِكات اللّواتي أُجريَت معهنّ المُقابلات

---

٢٠. المصري، ساره، ومنار زعيتر. «كسر السقف الزجاجي السياسي: تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في لبنان.» *مركز المعرفة للمجتمع المدني*، ٢٠١٨،
https:// doi.org/10.28943/CSKC.003.00037.

٢١. المصري وزعيتر، ٥.

٢٢. داغر، جورجيا. «مشاركة المرأة وتمثيلها في السياسة اللبنانية: الأداء الانتخابي والتحديات والطريق إلى الأمام.» *المركز اللبناني للدراسات*، ٢٠٢١.

٢٣. جوزيف، سعاد. «العائلات السياسية في لبنان.» *سجّلات الأكاديميّة الأميركيّة للعلوم السّياسيّة والاجتماعيّة*، المجلد ٦٣٦، رقم ١، تموز ٢٠١١، ص. ١٥٠–١٦٣،
doi:10.1177/0002716211398434.

٢٤. زعيتر، منار. «لبنان، قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.» *مجلة الرائدة*، المجلد ٤٢، رقم ١، أيار ٢٠١٨، ص. ٣٩–٥٠،
http://www.alraidajournal. com/index.php/ALRJ/article/view/1793/1812.

٢٥. «عدم المساواة وعدم الحماية: حقوق المرأة بموجب قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية.» *هيومن رايتس ووتش*، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٥،
https://www.hrw.org/report/2015/01/19/unequal-and-unprotected/womens-rights-under-lebanese-personal-status-laws.

لأغراضِ هذا التقرير. ومع ذلكَ، فمِن المُثير للاهتمام إجماعُ المُشارِكين والمُشارِكات على أهمية توسيع نطاق التعريفات التقليديّة الّتي تُحدّد بناء السّلام والنشاط النّضالي من أجل السلام كي تشملَ أيضًا الأنشطة اليوميّة. فيُعرِّفُ أحدُ المُقابلِينَ، مثلًا، الناشطَ/النّاشطة من أجل السّلام على أنّه أيُّ شخصٍ مُستعدٌّ وعازمٌ على اتّخاذِ مُبادرةٍ من شأنها تعزيز الإدماج في السياسة واتّخاذ القرارات. فهذه الأنشطة كفيلةٌ بتمهيد السّبيل أمام بناء سلامٍ طويل الأمد. وتُعرّفُ مُشارِكةٌ أخرى ممّن أُجرِيَت معهن المُقابلاتِ، بنّاء/بنّاءة السّلام على أنّهُ أيّ شخص يسعى إلى توفيرِ أجواء آمنة للجميع، بصرف النّظر عن الجندر والعمر، وذلكَ بدءًا من محيطه العائليّ المُلاصق له وصولًا إلى فئات المجتمع كافّة. وأشارَت إحدى المُشارِكات في المُقابلات إلى أنَّ العدالة والمُحاسبة مُكوّنانِ جوهريّان لِبناء السّلام. وأضافَت أنَّ إحقاقَ العدالة وتحقيق المُحاسبة يستدعيان تحلّي الناشط/النّاشطة من أجل السلام بالشّجاعة الكافية كي يقوَى على التّكلّم باسم أولئكَ الّذين يُطالبونَ بالعدالة والمحاسبة.

وحثّت إحدى المُشارِكات في مجموعة التّركيز على إعادة النّظر مليًّا في المُصطلح «سلميّ» في سياقِ عمل النّاشطِينَ/النّاشطات من أجلِ السّلامِ وبنائِه. وتُوضّحُ المُشارِكة ذلكَ قائلةً: «إنَّ المُصطلحَ نفسه يشكّل محطَّ التباس. فكثيرٌ من الدّول يعيش في سلامٍ، لكن بلا عدالة وبلا أمن». وأشارت المُشارِكة إلى ادّعاءِ «السلام» نفاقًا في حالة الحكومة الّتي لا تقوم سوى بتأجيجِ العنف ضدّ شعبها.

> أموالنا سُرِقَت كلّها، مدينتنا [نُسِفَت]... نريد مُحاسبة مَن هم على خطأ. نريد حركةً ليسَت سلميّة وحسب – طبعًا يجب أن تكون سلميّة ولا تُستخدم فيها الأسلحة – لكنّ [الحركةَ] يجب أن تكونَ [أيضًا] جريئة بما يكفي لإعلاء الصّوت... سلمي يعني [اللاعنف]، أعتقد أنّنا [جميعًا] نتّفق على ذلك، لكن يحتاج الأمر إلى مزيد من الجرأة.[٢٦]

وبغيةَ تأييد هذه المُلاحظة، طلبت إلينا مُشارِكةٌ أخرى في مجموعة التّركيز أن نُعيد التّفكير أيضًا في الطّرق الّتي يُستخدم فيها مُصطلح «العنف»، لا سيّما في ظلِّ سياقٍ مثل لبنان حيثُ لا تزالُ الطّبقة السّياسية تُمعنُ في التّهرّب من المُحاسبة عن المحنة الحاليّة الّتي يمرّ بها البلد.

---

٢٦. نقاش مجموعة التركيز، ٢١ نيسان ٢٠٢١.

إذا نزلَ [المتظاهرون/المُتظاهرات] إلى الطّرقات وبدأوا بتحطيم الأملاك أو إذا أشعلوا الإطارات، أيُعدُّ ذلكَ عنفًا؟ هل يُعدُّ عنفًا حقًّا أن يُعبِّرَ الشّخص عن نفسه في شأنِ الوضع [الراهن]؟ وقلّة الأموال؟ وانعدام الأمن؟ حينَ يكسرُ الثائرون والثّائرات أشياء أو يُضرمون النار في الأملاك، أيُعدُّ ذلكَ عنفًا أم لا؟[٢٧]

وأشارَ عددٌ من المُشارِكات في المُقابلات إلى بعض الكمائن المُحتملة الناجمة عن إقران «النّساء» بـ «بناء السلام»، فمُجرّد إشغال النّساء لهذه المناصب لا يضمنُ حتمًا أنَّ النتائجَ ستأتي عادلة أو متعددة الجوانب. وعقّبت مُشارِكةٌ في مجموعة التركيز على ذلكَ بأنَّ دورَ النّساء «السلمي» المُفترض يُهدّد بترسيخ الأدوار الجندريّة النمطيّة الّتي تُصوِّر المرأة على أنّها «طيّعة» و«غير عنيفة» بطبيعتها. ففي حين أنَّ النّساء تمكّنَّ حقًّا من تجنّب العنف خلالَ الحرب الأهليّة وانتفاضة تشرين ٢٠١٩، أعربَت هذه المُشارِكَةُ عن قلقها من أن يكونَ «الدّور» المُلقَى على عاتق النّساء – «وهو الطّلبُ إليهن بالوقوفِ في الصفوف الأماميّة» الفاصلة بين المتظاهرين المدنيين وقوى الجيش والشرطة المُسلّحة – سببه «تفكير [المتظاهرين الآخرين] 'بأنَّكِ امرأة والقوى المُسلّحة لن تضربك أو تؤذيكِ' في حين أنّه لم يُقال يومًا إنَّ العنف يجب أن يُمنع بأكمله»، لا سيما خلال انتفاضة ٢٠١٩.

وفي موازاة ذلك، من شأنِ تصوير النّساء على أنّهنّ صانعات سلامٍ أو ناشطات «طبيعيّات» من أجل السّلام، أن يمنعَ الحديث عن المُقاتلات خلال الحرب الأهليّة وبعدها. وقد سلّطت مُشارِكتان في مجموعة التّركيز الضوءَ على النتائج المُترتّبة عن هذا الإقصاء. وأشارتا إلى أنَّ النّساء، في الكثير من الأحوال، أصبحنَ مقاتلات بسبب نضالهنّ اليومي من أجلِ حماية عائلاتهنّ وقُراهنّ. ولخّصَت إحدى المُشارِكات في المُقابلات «الوضعية الثنائيّة» الّتي تُعانيها اليوم مُقاتلات الحرب الأهليّة:

حين تقول المرأة «يُمكنكَ أن ترَى علامات الصّدمة والذّهول ترتسمُ على الوجوهِ للوهلة الأولى. فعادةً ما تُوصم المُقاتلات بالعار على نحوٍ مُزدوج أو ثنائي، إمّا لأنّ المجتمع لا يزال غير مستعدّ لتقبّلِ تأدية النساء هذا الدّور، وإمّا لأنَّ ذلك لا يتماشى والدّور النمطي الّذي يُفترض بالنّساء تأديته: فعلى النّساء أن يكنّ لطيفات، وصانعات سلام، ومربيّات لأسرهنّ ولأطفالهنّ وغير ذلكَ من الأدوار، ما عدا النزول إلى ساحة المعركة».[٢٨]

٢٧. نقاش مجموعة التركيز، ٢١ نيسان ٢٠٢١.
٢٨. نقاش مجموعة التركيز، ٢٣ نيسان ٢٠٢١.

إنَّ المُقاتلات القديمات، على غرار النّساء الواردة أمثلتهنّ أعلاه، لا «يصلحنَ» لِنموذج بناء السّلام أو النشاط النّضالي من أجل السلام الشّائع اليوم، على حدٍّ تعبير إحدى المُشاركات في مجموعة التّركيز. لذا، علينا أن «نُوسّع» فهمنا للسلام حتّى نأخذ في الحسبان الطّيف المُتنوّع من الأنشطة الّتي تضطلع بها النّساء في زمنِ النّزاع. وأشارت مُشاركة أخرى في مجموعة التركيز إلى أنّنا نحتاجُ إلى إعادة تقييم «فهمنا لبناء السّلام والمعايير الّتي نُحلِّلُ على أساسها [النّاشطين/النّاشطات من أجل السّلام] في السياقات الخاصة الّتي تُقام فيها هذه الأنشطة». ويُمعنُ القسم الثّاني من التّقرير النظرَ في أدوار النّساء بصفتهنّ بنّاءات سلام وناشطات من أجل السّلام وذلكَ في ظلِّ سياقَيْن مُحدّدَيْن هما الحرب الأهليّة وانتفاضة تشرين ٢٠١٩.

النساء وبناء السلام في لبنان خلال الحرب الأهلية

خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠)، أُهمِل وجود المرأة إهمالًا تامًّا: فلم يكن لها أي رأي عند بدء الحرب، لا في عمليات اتّخاذ القرار ولا في الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة.[٢٩] وكانت النّساء أكثرَ مَن عانَى من الحرب الأهلية، فالكثيرات منهنّ فقدنَ أفرادًا ذكورًا من أُسَرِهنّ، الذين إمّا قضُوا خلال الاقتتال وإمّا أُخفُوا. وكانت نتيجةُ ذلك، أن كافحت النّساء من أجلِ البقاء على قيد الحياة وبقينَ «غائبات عن المشهد السياسي وشاهدات مكروبات على القتال».[٣٠] ثمّ اضطرت النساء إلى مغادرة محيطهنّ الخاص الّذي لطالما حُبِسن فيه بسببِ المعايير الجندرية التقليدية، وذلك لكي يؤمِّن سبل عيش أسَرِهن، وكي يقدنَ، في كثير من الحالات، الكفاح من أجلِ المطالبة بالمحاسبة عن إخفاءِ أفراد عائلاتهنّ.

خلال محاضرة أُلقيت في معهد جوته في العام ١٩٨٤، حدّدت إلهام كلّاب خمس «فئات» جديدة من النساء ظهرت أثناء الحرب الأهلية وبعدها، وهي: (أ) النساء اللواتي حافظن على حياتهن الطبيعية؛ (ب) النساء اللواتي شاركن في الأنشطة الحربيّة (من خلال العمل كممرضات أو عاملات اجتماعيات أو مقاتلات)؛ (ج) ربّات الأسر؛ (د) الأرامل أو «أرامل الحرب»؛ (هـ) النساء المشرّدات.[٣١] وعلى الرغم من أنّ النساء في الفئات الخمسة، باستثناء المقاتلات، «لم يؤدِّين أي دور رئيسٍ سواء في

---

٢٩. ستيفان، وفا. «المرأة والحرب في لبنان.» *مجلة الرائدة*، المجلد السابع، رقم ٣٠، ١٩٨٤، ص. ٢-٣، http//:www.alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view1338/1346/.

٣٠. ستيفان، ٢-٣.

٣١. كلّاب، إلهام. «المرأة والحرب في لبنان.» *مجلة الرائدة*، المجلد السابع، رقم ٣٠، ١٩٨٤، ص. ٦-٧، http://www.alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/1348/1340.

سياسة الدولة أو في مصيرها العسكري»، فقد «أدّين دورًا أساسيًّا في الحفاظ على البنية الاجتماعية».[٣٢] وهذا ما كتبت عنه جولييت حداد قائلةً:

> إنَّ النساء حاولنَ أن يتصدَّينَ لجو الكراهية إبّان الحرب بإظهار موقف مؤيِّد للحياة. فكان همّهن الأساسي، وسط اندلاع العنف المستمر، هو الاهتمام بالحياة، والرفض الشديد للعنف ولمنطقه العقيم.[٣٣]

بعبارةٍ أخرى، شاركت النساء فعليًّا في أنشطةِ بناء السلام في مختلف المجالات والقطاعات. وفي هذا الصّدد، كتَبَت روز غريّب في عددٍ من مجلة «الرائدة» خُصِّصَ بأكملِهِ للحرب الأهلية:

> أنّ نساء هذا البلد قد أبدَين شجاعة بطولية في مواجهة المصاعب التي فرضتها عليهن الحرب. وإنّ إعطاء صورة دقيقة عن كفاحهن يتطلب بحثًا طويلًا وجادًّا لم يتطرق إليه أحد حتى اليوم. فبعد عشر سنوات من المعاناة، ما زلن ينتظرن منقذًا.[٣٤]

وبغيةَ رسمِ صورةٍ أوضحَ عن كفاح النساء، أُجرِيَ بحث مهم عن عددٍ من الناشطات من أجل السلام اللّواتي عُرفنَ خلال فترة الحرب الأهلية، ومنهن لور مغيزل ووداد حلواني، ولكن لم تتوفر الكثير من المعلومات حول أمل ديبو وإيمان خليفة.

إيمان خليفة، التي كانت معلِّمة شابة في روضة الأطفال خلال الحرب الأهلية، أدّت دورًا مهمًّا في الدعوة إلى الاحتشادِ من أجلِ المشاركة في مسيرة سلمية ضد الحرب الأهلية. ففي العام ١٩٨٤، انتشرت في صحف بيروت قصيدتها التي دعت فيها إلى إنهاء عنف الحرب، وأدّى انتشارها في النهاية إلى وضع عريضة للقيام بمسيرة سلمية في السادس من أيّار من العام ١٩٨٤، تحت شعار «لا للحرب، لا للسنة العاشرة، نعم للحياة». وعلى الرغم من صدِّ مليشيات مختلفة هذه المسيرة، استمرَّت خليفة في عملها كناشطة من أجل السلام في لبنان حتى نهاية الحرب.[٣٥]

---

٣٢. حداد، جولييت. «عالمة إجتماع.» *مجلة الرائدة*، المجلد السابع، رقم ٣٠، ١٩٨٤، ص. ٨–٩، http://www. alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/1349/1341.

٣٣. حداد، ٨–٩.

٣٤. غريّب، روز. «حركة عالمية من أجل السلام؟» *مجلة الرائدة*، المجلد السابع، رقم ٣٠، ١٩٨٤، ص. ٥، http://www.alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/1347/1339.

٣٥. «بايونير.» *مجلة الرائدة*، المجلد السابع، رقم ٣٠، ١٩٨٤، ص. ٤–٥، http://www.alraidajournal. com/index.php/ALRJ/article/view/1347/1339.

أمّا أمل ديبو فهي موظفة في اليونيسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) وعضو مؤسِّس في حركة اللّاعنف، وعُرِفَت خلال الحرب بنشاطها من أجل السلام. إبّان الحرب، كانت ديبو عضوًا رئيسًا في برنامج «سوا» التابع لليونيسف، الذي عمل على توزيع مجلّات تعليميَّة للأطفال في جميع أنحاء لبنان. وكان من شأنِ هذه المجلّات أن ساعدت في «تحسين صورة» الآخر «في أذهان الأطفال» و«الترويج لرسالة سلام واضحة إلى حدٍّ ما» من خلال «القصص والأمثال التي تتناول موضوع حقوق الأطفال والتضامن والوحدة واللّاعنف».[٣٦]

كذلك، كانت وداد حلواني ناشطة أساسيّة من أجل السلام أثناء الحرب الأهلية وبعدها. وفي معرضِ المقابلةِ الّتي أُجريَت معها، راحت حلواني تتذكر حادثة خطفِ زوجها عدنان، المنتسب إلى حزب سياسي والناشط في المجتمع المدني، الّذي أُخِذَ من عقرِ دارِهِ وأُخفِيَ في العام ١٩٨٢. وتذكرُ وداد أنّها ذهبت للبحث عنه بنفسها فور إخفائه، وأنّها طلبت المساعدة من العديد من الشخصيات البارزة الذين طردوها ولم يساعدوها على الإطلاق. فلا عجبَ أنّ الحادثة هذه كانت مدمرّة لها ولطفليها الصغيرين. وتصفُ حلواني شعورها آنذاك بأنّها كانت أشبهَ بـ «كرسي من أربعة أرجل ولكنّ اثنتَيْن منها مخلوعتان».

دفعَ اليأسُ حلواني إلى اعتمادِ أساليب أخرى، فأطلقَت، بدايةً، نداءً بُثَّ عبر الراديو دَعَت فيه جميع عائلات المفقودين إلى حضور اجتماع تمهيديّ. وعلى أثرِ ذلك، تشكّلَت المجموعة الأُولى، الّتي كانَ أغلبها من النساء، وتوسّعت لاحقًا حتى أصبحت لجنة عائلات المخطوفين والمفقودين في لبنان، وهي منظمة غير حكومية أسّستها حلواني وكثيراتٌ أخريات في العام ١٩٨٢.[٣٧] ولكن لسوء الحظ، صعّبت سياسات الحكومة الرسمية القائمة على الإفلات من العقاب والتّناسي، عملَ حلواني للغاية، ولطالما قابلت السلطات الحكومية اللبنانية حلواني ونظيراتها بالطّرد، وبقيَ الحال كذلكَ إلى أن أنشأَ رئيس الوزراء سليم الحصّ في العام ٢٠٠٠ أوّل لجنة للتحقيق في مصير المفقودين والمخفيين.[٣٨] ومع ذلك، استمرّ أقارب المخطوفين والمفقودين، ومعظمهم

---

٣٦. هانسن، جريج. «سوا/التعليم من أجل السلام: توحيد أطفال وشباب لبنان خلال الحرب.» *مشروع القدرات المحلية من أجل السلام (لا ضرر)*، حزيران ١٩٩٥،
https://www.cdacollaborative.org/wp-content/uploads/2016/02/SAWA-Education-for-Peace-Uniting-Lebanons-Children-and-Youth-During-War.pdf.

٣٧. «لجنة عائلات المخطوفين والمخفيين في لبنان.» *مركز المعرفة للمجتمع المدني*، ١١ نيسان ٢٠١٨،
https://civilsociety-centre.org/party/committee-families-kidnapped-and-disappeared-lebanon.

٣٨. «لجنة عائلات المخطوفين والمخفيين في لبنان،» ١.

من النساء، في التحرّك باسم أفراد أُسرهم المفقودين. ووفقًا لتقرير مشترك بينَ المركز الدولي للعدالة الانتقالية والمعهد العربي للمرأة (المعروف سابقًا باسم معهد الدراسات النسائية في العالم العربي) صدرَ في العام ٢٠١٥، فإنّ النساء هنّ مَن قدْنَ غالبًا عمليات البحث هذه لأنّ أفراد الأسر الذكور عادةً ما كانوا يُخفونَ أو يُختطفونَ عند ذهابهم إلى دفع فدية عن أفراد أُسرهم المخطوفين. هذا وقد أُجبرت النساء على تحدِّي الأعراف التقليدية الجندرية للتفاوض في الأماكن التقليدية التي يسيطر عليها الذكور، وذلك من أجل إجراء عمليات البحث عن أقاربهم المفقودين والمخفيين.[٣٩] ومؤخّرًا، في تشرين الثاني من العام ٢٠١٨، أقرّ مجلس النّواب القانون ١٠٥ المتعلّق بالمفقودين والمخفيين قسرًا والآيل إلى تشكيل لجنة وطنية مكلّفة بتوضيح مكان وجود أولئك الذين فُقدوا خلال الحرب الأهلية.[٤٠]

ولا شكّ في أنّ لور مغيزل هي واحدة من الناشطات من أجل السلام اللّواتي عُرِفْنَ خلال الحرب الأهلية.[٤١] ومغيزل ناشطةٌ معروفة أيضًا في مجال حقوق المرأة وهدفها في الحياة هو القضاء على جميع القوانين التي تقوم على التمييز الجندري بحقّ النّساء في لبنان. وبصفتها محامية، أدّت مغيزل دورًا أساسيًّا في تطوير إصلاحات السياسات المتعلّقة بحقوق النساء، بما في ذلك الحق في التصويت؛ والحق في الميراث؛ والحق في الاحتفاظ بالجنسيّة بعد الزواج؛ والحق في الحصول على وسائل منع الحمل؛ والحق في السفر من دون إذن الزوج.[٤٢] كانت مغيزل إحدى مؤسِّسي العديد من المجموعات المهمَّة التي تُعنى بحقوق الإنسان والسلام في لبنان، بما في ذلك تيّار اللّاعنف وجمعيّة حقوق الإنسان، وكانت تُعلي الصّوت في شأنِ الحرب قائلةً إنّها «لا تُغتفر».[٤٣] شاركت مغيزل في العديد من مسيرات السلام في جميع أنحاء

٣٩. ياكينثو، كريستالا. «العيش مع ظلال الماضي: أثر الاختفاء على زوجات المفقودين في لبنان.» *المركز الدولي للعدالة الانتقالية*، ١٥ آذار ٢٠١٥.

٤٠. «المفقودون في لبنان: نحن في منتصف الطريق.» *اللجنة الدولية للصليب الأحمر*، ٣ تموز ٢٠١٩، https://www.icrc. org/en/document/missing-lebanon-were-halfway-there.

٤١. قائدبيه، ديما. «بناء نظرية عبر النضال: الفكر النسوي المثلي من لبنان.» *جامعة ولاية أوهايو*، ٢٠١٤.

٤٢. أنطونيوس، زينة. «اليوم العالمي للمرأة: ثلاث رائدات لبنانيات مهدوا الطريق.» *لوريان توداي*، ٨ آذار ٢٠١٩، https://today.lorientlejour.com/article/1160742/international-womens-day-three-lebanese-pionners-who-paved-the-way.html.

٤٣. عسيران، هانيا. «'الحرب كانت لا تغتفر': مقابلة مع السيدة لور مغيزل.» *مجلة الرائدة*، المجلد الثاني عشر، رقم ٧٠ و٧١، ١٩٩٥، ص. ١٤–١٦، http://www.alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/880/876.

لبنان خلال الحرب، ونظَّمت حملة لتغطية جدران مجلس النواب بملصقات مناهضة للحرب.[٤٤] كما شاركت مُغيزل مع العديد من الناشطين والناشطات من أجل السلام، بمَن فيهم إيمان خليفة، وبالتعاون مع الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين، في بناء سلسلة بشرية من المتظاهرين غطّت لبنان من الجنوب إلى الشمال واستمرَّت قرابة ثلاثة أيام.[٤٥]

وَمِنَ النّساء مَن هُنَّ بنّاءات سلام ومقاتلات في الحرب الأهلية. كما ذُكر آنفًا، سلّطت المشارِكات في مجموعات التركيز الضوء على «ثنائية» دور النساء كمقاتلات: فدورهنّ كمُحاربات خوّلهن تجاوز الأدوار الجندرية التقليدية الّتي بقيت، مع ذلكَ، تُقيّدهنّ.

كانت الحرب بمثابة فرصة سانحة خاصةً للنساء المقاتلات. ويعني ذلكَ أنّ هؤلاء النّساء، من خلالِ ممارستهنّ دورَ المُحاربات، نِلْنَ قوّة ومكانة أكثر مُساواةً مع الرّجل، وهذا ما لم يكن باستطاعتهن نَيْله لولا مُشاركتهنّ كمقاتلات في الحرب.[٤٦]

ولكنّ المعايير الجندرية التقليدية صعّبت على النّساء التخلُّص من موقعهنَّ كمواطنات درجةٍ ثانية، حتى لو كنّ مقاتلات على قدم المساواة مع الرجال. وتذكر إحدى المقاتلات القديمات وواحدةٌ من المُشارِكات في مجموعة تركيز، أنّ النساء دخلنَ ساحة القتال أوّلًا من خلال دورهن الجندري التقليدي كطاهياتٍ أو ممرضات.[٤٧] وعلى الرغم من ذلك، حتى عندما بدأت النساء في المشاركة بشكل مباشر في القتال، كان التمييز الجندري ما زال منتشرًا. فعلى سبيل المثال، تذكر إحدى المُشارِكات في مجموعة تركيز أنّ جنديًّا زميلًا لها قد رآها واستهزأ بها قائلًا «ماذا لدينا هنا؟ جندي مع تنورة!» ولكنّه اعتذرَ منها لاحقًا بعد أن شاهد مهاراتها القتالية. وتذكر المُتحدّثة نفسها مواقفَ عدَّة، كانت تُعرّفُ فيها على أنّها زوجة مقاتل أو أخته أو أمه، بدلًا من كونها امرأة مقاتلة. ثمّ قالت: «نعم، كان هناك تمييز، ولم يكن إشراك النساء

٤٤. «ذاكرة الحرب: دليل الأنشطة.» *Forum ZFD*، ٢٠١٦،
https://www.forumzfd.de/ en/publikation/memory-war.

٤٥. أغاسي، سميرة. «لور مغيزل: ربيع من المكافأة والعطاء.» *مجلة الرائدة*، المجلد الخامس عشر، رقم ٨٠-٨١، ١٩٩٨، ص. ٢-٤،
http://iwsawassets.lau.edu.lb/alraida/alraida-80-81.pdf.

٤٦. نقاش مجموعة التركيز، ٢٣ نيسان ٢٠٢١.

٤٧. نقاش مجموعة التركيز، ٢٣ نيسان ٢٠٢١.

في القتال أمرًا سهلًا، وكان عليهن دائمًا إثبات أنفسهنّ». وفي موازاة ذلك، تعرَّضت المقاتلات لانتقادات شديدة من مختلف شرائح المجتمع.[٤٨]

وفي وقتٍ لاحقٍ، أصبحَت الكثيراتُ من المقاتلات ناشطات معروفات من أجل السلام ويعملن في منظمات غير حكومية مختلفة. وفي هذا الصّدد، قالت إحدى المُشارِكات في المُقابلات إنّ:

> العديد من المقاتلات اللواتي نعمل معهنّ يصبحن بنّاءات سلام... ومن هنا نستطيع الاستنتاج أن المشاركة في الحروب كانت بمثابة الخطوة الأولى لبعض النساء للسعي إلى امتلاك القدرة على اتّخاذ القرارات، وإلى تأدية دور مستقل، بعيدًا عن محيطهنّ الاجتماعي، خاصة إذا كانت تلك النساء قد نزحْنَ من القرى إلى المدينة. وكخطوة تالية، بمجرد ترك دورهن كمقاتلات، يصبح العديد منهن ناشطات، ليس في بناء السلام فحسب ولكن في مجال حقوق المرأة أيضًا.[٤٩]

تمّ توثيق دور عدد من النساء المقاتلات اللواتي أصبحن بنّاءات سلام وناشطات من أجله، وعلى الرّغم من ذلك، أكدّت المُشارِكات اللّواتي تمَّت مقابلتهنّ على أنّ هذه القصص لا تُخبرنا التاريخ الكامل للدور الّذي أدَّته النساء بصفتهنّ بنّاءات سلام خلال الحرب الأهلية. وبحسبِ ما سيتّضحُ في القسم التّالي من التقرير، أصرّت المُشارِكات على توسيع مفهوم «بناء السلام» وكذلكَ توسيع تعريف «النشاط النضالي من أجل السلام»، فهذا من شأنه أن يساهم في تنشيط «ذاكرتنا الحيَّة» عن الحرب الأهلية لتشمل بذلك عمل النساء اليومي كبنَّاءات سلام.

توسيع ذاكرتنا ومفهومنا لمَنْ «يصلح» أن يكونَ ناشطًا/ناشطةً من أجل السلام

حجبَ التركيزُ المستمر على عدد من الناشطات من أجل السلام خلال الحرب الأهلية، النشاطَ النضالي من أجل السلام الذي قامت به «النساء العاديات». فعلى حدّ تعبير إحدى المُشارِكات في المُقابلات، من المفيد تقسيم النساء من بنّاءات سلام وناشطات إلى فئتين رئيستين: فتضمُّ الفئة الأولى النساء المعروفات في المجتمع، في حين تضمُّ الفئة الثانية النساء البطلات المجهولات اللّواتي بقين في الهوامش التاريخية. تشمل الفئة الأولى، على سبيل المثال، النّساء اللّواتي أدَرنَ المنظمات غير الحكومية وأدّين

---

٤٨. العمري، دارين. «أربع نساء يربطن تجربتهن في القتال خلال الحرب: تختلف الأغراض، ولكن يبقى التركيز على المساواة بين الجنسين!» *مجلة الرائدة*، ٢٠٠٣، ص. ٤٢–٤٧، http://www.alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/ view/400/398.

٤٩. نقاش مجموعة التركيز، ٢٣ نيسان ٢٠٢١.

دورًا ناشطًا بشكلٍ عام أثناء الحرب الأهلية وبعدها. في حين تشمل الفئة الثانية «النساء العاديات»، أو الأفراد النّسائيّة في المجتمع اللّواتي عملن على المستوى الشعبي وظلَّ عملهنّ مجهولًا. ومن بينِ هؤلاء، المربيّات اللّواتي واصلنَ بذل جهودهنّ بعد انتهاء الحرب، والفنانات اللّواتي صوّرن السلام في عملهن، وغيرهن من النساء.

وأشارت إحدى المشارِكات إلى أهمية «النساء العاديات» اللّواتي تتحدَّى قصصهنَّ الخطاب الرسمي حول الحرب الأهلية. ثمّ ذكرت المشارِكة قصة عن عاملات المياومة اللّواتي أردنَ الاحتجاج على عنف الحرب، فقرّرنَ أن يرتَدينَ جميعهنّ ملابس بيضاء في يومٍ واحد. هذه اللحظات الاحتجاجية التي تبدو بسيطة، على الرغم من أنّها غير موثّقة في التقارير السردية السياسية الرسمية للحرب، تكتسبُ أهمية بالغة لِفهم كيفيّة بناء السلام وسطَ مجريات الحياة اليومية. وتشدّدُ هذه المُشارِكة أيضًا على أنّ القصص عن بناء السلام يوميًّا مهمة أيضًا من أجلِ مواجهة التاريخ السياسي الرسمي للحرب الأهلية الّذي غالبًا ما يُصور العنف الذي ترتكبه الأحزاب السياسية على أنه «ضروري» أو من أجل «حماية» رعاياها. فَمِن أجلِ القضاء على هذه السّرديّة، أجمعت المُشارِكات اللّواتي أُجريت معهنّ المقابلات على الحاجة إلى الاستماع إلى قصص صانعي السلام في معرضِ الحياة اليوميّة.

كذلك، أشارت إحدى المُشارِكات في المُقابلات إلى النساء المنسيَّات اللّواتي أدّين دورًا هامًّا في المجال الصحي من خلال الإغاثة ومساعدة الجرحى وتوزيع الحصص الغذائية ومساعدة الناس على الصمود. وسلَّطت المشارِكة الضوء على قصص نساءٍ قابلتهنّ، وكنّ يدعمن الجنود من جميع الأطراف في أوقات العنف، فيجلبن لهم الماء لغسل ملابسهم، واللوازم الطّبيَّة لتضميد الجروح، وكذلك الطعام. وكانَ ذلكَ كلّه يحدث وسطَ الشوارع التي كانت تشهد عنف الحرب، على حدّ وصفِ المُشارِكة. وفي مثالٍ مشابه، رَوَت مشارِكة أخرى في مجموعة التركيز أنّها سرقت سيارة والدها لنقل جريح إلى العاصمة بيروت لأنّ العيادة المحلِّية لم تكن قادرة على تضميد جراحه.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه القصص تناقض الروايات المعياريَّة عن النساء بنّاءات السلام الّتي تُسلِّط الضّوء على نساء «غير تقليديات» أو «راديكاليات» حطّمنَ الصّور الجندرية النمطية في إطارِ عملهنّ ونشاطهنّ في بناء السلام. ومع ذلك، تُبيّنُ القصص التي تم سردها خلال نقاشات مجموعة التركيز، أنَّ النساء شاركن وساهمن في بناء السلام من خلال أدوارهن التقليدية الجندرية.

من النساء مَن هُنّ مجهولات. يمكن للمرء أن يَعرفهنّ من خلال صلتهِ بهنّ، فَلربما أردنَ حجبَ أنفسهنّ عن الصحافة، لكنّني أعتقد أنّ المرأة التي تُربّي أطفالها وتعلّمهم أن يكونوا مواطنين صالحين إنّما تشارك فعليًّا في بناء السلام.[٥٠]

وتنَاول الخبراء والخبيرات والمُشارِكون والمُشارِكات في المُقابلات، موضوع النساء اللّواتي شاركن في جهود الوساطة. ورَوَت إحدى المُشارِكات أنَّ والدتها كانت تُنظّمُ فعاليّاتٍ اجتماعية من أجل بناء السلام، من خلالِ إقامة تجمّعاتٍ مناهضة للحرب والعنف. وقد تراوحت هذه الفعاليّات من تنظيم اعتصامات واحتجاجات تدعو إلى انتخاب رئيس جديد وتشكيل سلاسل بشرية، إلى تنظيم مسيرات سلمية بالتنسيق مع المعوقين والمكفوفين، وتنسيق حملات للتبرع بالدم. وأوضحت المُشارِكة أنّ النساء كُنَّ أقل عرضة للخطف، ما سمحَ لهنّ بقيادة مبادرات مماثلة.

ما بعد «السلام»: بناء السلام خلال انتفاضة تشرين ٢٠١٩ والأمن البشري

بعد مضي قرابة الثلاثة عقود على انتهاء الحرب الأهلية، لا يزال لبنان يحتضن بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعتبر النساء وتعاملهن على أنّهن مجرَّد تابعات لنظرائهن الرجال.[٥١] لذا، كانت النساء من بين الأوائل الذين انضموا إلى الانتفاضة الّتي اندلعت شرارتها في ١٧ تشرين الأوّل من العام ٢٠١٩، وجاءَت كردّ فعلٍ عفويّ على تصريح وزير الاتصالات آنذاك الذي دعا إلى فرض ضريبة جديدة على مكالمات الواتساب.[٥٢] فكانَ تصريح هذا بمثابة القشة الأخيرة بالنسبة إلى اللبنانيين واللّبنانيات الذين تراكمت عليهم المشاكل الاقتصادية في الأشهر السابقة، في ظلِّ تدنّي فرص العمل ونقص السيولة النقدية، والحديث عن زيادات ضريبية، وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الضّاغطة.

أثبتت النساء وخاصة الشابات، أنّهنّ، بلا منازع، الوجوه القيادية في الحراك. ففي الساعات القليلة الأولى من الانتفاضة، عزّزت النساء وجودهن من خلال ركلة مَلَك عليوي حرز الشهيرة الّتي أصابت حارس الوزير الشخصي أثناء اختبائه خلف سلاح

٥٠. نقاش مجموعة التركيز، ٢٣ نيسان ٢٠٢١.

٥١. سلامة، روا. «السياسات الجندرية في لبنان وحدود الإصلاح القانوني (الإنكليزية–العربية).» *مراجعة المجتمع المدني*، أيلول ٢٠١٤،
https://doi.org/10.28943/CSR.001.007.

٥٢. عزار، جورجي. «ضريبة الواتساب: القشة التي دلعت الاحتجاجات الحاشدة.» *Annahar.com*، ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩،
https://www.annahar.com/english/article/1051479-whatsapp-tax-the-final-strawas-protests-erupts.

الكلاشينكوف. ورمزت هذه الركلة إلى كفاحِ النساء ضد الأدوار والقيود المعياريَّة الجندرية وإلى تحدّيها النظام الأبوي الفاسد. وظلّت النساء ينزلنَ إلى الشارع ويتظاهرن في جميع أنحاء لبنان خلال الأيام القليلة الأولى من الانتفاضة. وقد رفعت المُتظاهرات الصوت بمطالب نسوية طال انتظارها، مثل استبدال قوانين الأحوال الشخصية القديمة بقانون مدني يحكم جميع اللبنانيين واللبنانيات، وتعديل القوانين التمييزية خاصة تلك المتعلِّقة بالجنسية والعنف القائم على الجندر، وفرض حصَّة جندرية، والاهتمام بالصحة الجنسيّة والإنجابيّة للمرأة والحقوق المتعلِّقة بها، وإلغاء نظام الكفالة.

خلال الانتفاضة، حاولت النساء اللبنانيات فرض اللّاعنف، والحفاظ على الطّابع السلمي للاحتجاجات. كما في الحرب الأهلية، كذلكَ في الانتفاضة، تولّت النساء اللبنانيات زمام الأمور ووقفنَ حاجزًا بين المتظاهرين والدولة: فكُنّ الوسيطات اللّواتي حَمَين الرجال والشباب والمتظاهرين من وحشية الشرطة. لقد منعت النساء المواجهات العنيفة. وتولَّيْنَ، لا سيما الأمهات منهنّ، مسؤولية تنظيم مسيرتَيْن تاريخيتين من أجل السلام. فحملت المسيرة الأولى، التي جالَت من عين الرمانة إلى الشياح، شعار «لا للحرب. لا للعنف. لا للطائفية»، وذلكَ للتأكيد على ضرورة الحفاظ على سلمية انتفاضة تشرين ٢٠١٩. وقد اكتسبت هذه المسيرة أهميّة رمزية لأنّها نُظِّمَت في المكان الذي اندلعت فيه الحرب الأهلية. أمّا المسيرة الثانية، فقد نُظِّمت بين الرينغ والخندق الغميق، ونادت بمطالب مماثلة للمسيرة الأولى، أي تهدئة انتفاضة تشرين ٢٠١٩ لمنع العودة إلى عنف الحرب الأهلية.[٥٣]

كذلك، صبَّت النساء جهودهنّ على صَوْن الحوار البنَّاء بين المتظاهرين والحكومة من خلال تنظيم الاعتصامات، وتسكير الطرقات، وترتيب المسيرات، وإدارة المناقشات العامة. وبادرت النساء بأعمال إعادة التدوير والتنظيف، وقمنَ، بمساعدةِ الرجال، بِتحضير الطعام لآلاف المحتجّين والمحتجّات الذين كانوا يتجمعون كلّ يوم. فبفضل وجودهن، انخفض العنف. وهكذا تكون النساء قد أدَّين مرةً أخرى دور القائدات وصانعات السلام أثناء النزاع.

خلال انتفاضة تشرين ٢٠١٩، خرجت النساء إلى الشوارع وقاتلن ضدّ «كلِّ ما يعتبره المجتمع الأبوي مُقدَّسًا، على حدّ تعبير إحدى الخبيرات. وراحت النساء في المناطق والمدن التي كانت تُعتبر محافِظة للغاية يطالبن بحقوقهن، بما في ذلك تعديل قوانين الأحوال الشخصية والانتقال من المحاكم الطائفية إلى المحاكم المدنية. كما طالبن

٥٣. صفير، ميريام. يصدر قريبًا.

بإسقاط النظام وإنهاء عصر الفساد والمحسوبية. بالإضافة إلى ذلك، أرادت النساء تحقيق تغيير مجتمعي ديمقراطي. وقد أشارت إحدى المُشارِكات في المُقابلات إلى أنَّ انتفاضة تشرين ٢٠١٩ أعادت «تفسير السياسة» لأنَّ القادة السياسيين البارزين لطالما روَّجوا لعدم قدرة النساء على المشاركة في الحياة السياسية. واعتبرت هذه المُشارِكَة أيضًا أنَّ الانتفاضة شكّلت فرصةً لممارسة «السياسة النسوية».

> أستطيع القولَ، إنّ النساء، في العام ٢٠١٩، خرجن إلى الشوارع تمامًا مثل الرجال في العام ٢٠١٩، ولكنّ المطالب والأسباب التي ناضلت من أجلها النساء هي، بصراحة، مطالب نسوية لطالما كانت منسية قبلَ العام ٢٠١٩... عندما أتحدث عن القضايا النسوية، فأنا لا أعني حصرًا القضايا التي تهم النساء وحدهنّ، بل تهُم أيضًا جميع المجتمعات المهمَّشة كالأشخاص أصحاب الميول الجنسية غير التقليدية LGBTIQ+، والعمَّال المهاجرين، وغيرهم الكثير... كانت تلك قضايا تتعلَّق بالوضع العام والمصلحة العامّة، وهي التي وحّدت الشعب اللبناني، وجعلته يخرج إلى الشارع ويثور. لقد وحّدت هذه القضايا الشعب أكثر ممّا وحَّدته نضالاتٌ وقضايا أخرى.[٥٤]

وأشارت إحدى المشارِكات في مجموعة التركيز إلى أنّ مشاركة النساء أثناء الحرب الأهلية قد تبدو ردَّ فعلٍ عفويّ، أي استجابةً للاحتياجات الإنسانية للمتضرِّرين من الحرب، والدعوة إلى إنهاء العنف – إلّا أنّ مشاركة النساء في انتفاضة تشرين ٢٠١٩ جاءت من منظور الأمن البشري. فقد طالبت النساء بحقوقهن، وأظهرن للمجتمع اللبناني مدى أهمية هذه الحقوق، ليس من أجلهنَّ فحسب، بل من أجل رفاهية المجتمع بأسره. هذا وقد أشارت إحدى المُشارِكات في المُقابلات، إلى أنّ العديد من النساء انضمَمْن إلى الانتفاضة للمطالبة بـ «المساءلة والعدالة من أجل الأجيال القادمة». وعقّبت مشارِكة أخرى في مجموعة التركيز على هذا التعريف، فنبّهت إلى عدم حصرِ تعريف بناء السلام على المساعدات الإنسانية وأشكال الدعم المُقدّمة خلالَ انتفاضة ٢٠١٩، ولاحقًا عقبَ انفجار مرفأ بيروت. فبناء السّلام يعني إيجادَ وضعٍ خالٍ من العنف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتمييز العنصري والجندري وأشكال أخرى من عدم المساواة:

> عندما وقع انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب من العام ٢٠٢٠، خرج أطفالنا إلى الشوارع ونظَّفوا الطرقات. لا أعرف كيف يعدُّ هذا شيئًا جيدًا على الرغم من أنّني أحبُّه حقًّا، وأقدِّر ما فعلوه، ولكن ينبغي ألَّا يكون هذا تعريفًا لبناء السلام. هذه هي المرونة التي

٥٤. نقاش مجموعة التركيز، ٣ حزيران ٢٠٢١.

سئمنا منها. فبناء السلام بالنسبة إليّ هو التأكد من عدم حدوث الانفجار مرة أخرى، هو التأكد من عدم سرقة أموالنا مرة أخرى... يجب أن يكون بناء السلام مؤثرًا لكي لا نُضطّرَ إلى الصّمود بعد اليوم.[٥٥]

وأشارت أيضًا مُشارِكة أخرى مِمّن أُجريَت معهنّ المُقابلات إلى أنّ الاحتجاج في الشوارع «لم يكن ترفًا» ولكنه، بالأحرى، «التزام تجاه بلد في حالة فوضى». وسلّطت المُشارِكة الضوء على دور الحراك في تحسين الوعي الاجتماعي وإيجاد مساحات عامة للحوار والتضامن بين اللبنانيين واللّبنانيّات. وقالت إنّه وجبَ عليها المُشاركة في «إنقاذ البلد»، كونها «أمًّا وامرأة».

وأوضحت مشارِكة أخرى في مجموعة التركيز أنّ بناء السلام خلال انتفاضة تشرين ٢٠١٩ «يكون من خلال شخص يؤمِّنُ السلام ويحاول توفير بيئة آمنة». ويعمل بنّاءُو السلام وبنّاءاته على مستويات مختلفة إن كان في المنزل، أو في المجتمعات، أو في أماكن العمل، أو خارجها، وذلك من أجل تعزيز الأمن البشري. فعلى سبيل المثال، أشارت مشارِكة في مجموعة التركيز إلى عمل الشباب والنسويات وغيرهم ممّن «كانوا يقومون بالعمل السلمي» قائلةً:

يبنون ويطعمون الناس ويوزّعون الصناديق. أعني أنّهم يشاركون في كلّ مكان. إنّهم يؤمّنون عبوات الأوكسجين للمصابين بالكورونا ويقدّمون الشّقق. هذا بالنسبة إليّ عملية سلام. فهم يعملون من أجل بناء مجتمع، مجتمع سلمي... هذا الجيل الجديد المنتفض... هو سلمي للغاية، ويريد السلام. يريد بناء دولة مسالِمة.[٥٦]

بالنسبة إلى العديد من اللّواتي أُجريت معهنّ المقابلات، كانت مشاركتهن في انتفاضة تشرين ٢٠١٩ مرتبطة بشكل مباشر بالعنف الجسدي والاقتصادي والاجتماعي الذي تواجهه النساء في لبنان يوميًّا. ومرَّةً أخرى، خرجت النساء إلى الشارع، للمطالبة بحقوقهنّ الاجتماعية الكاملة، وللتصدّي للإفلات من العقاب في وجه مرتكبي العنف الجنسي والجسدي بحقّ النّساء. وسلّطت إحدى المُشارِكات في المُقابلات الضوء على المضايقات التي يمارسها أفراد قوات الأمن والمُنتمونَ إلى أحزاب سياسية ضد النساء

٥٥. نقاش مجموعة التركيز، ٢١ نيسان ٢٠٢١.

٥٦. نقاش مجموعة التركيز، ٢١ نيسان ٢٠٢١.

في الشوارع. وقالت مُشارِكة أخرى إنّ قوات الأمن كانت تبثّ شائعات مثل ممارسة المتظاهرين الجنس في الخيم التي شُيِّدت في الشوارع.

وأكَّدت مشارِكة أخرى على انتشار العنف الاقتصادي والعنف الأسري على نطاق واسع. وذكرت إحدى المُشارِكات في المقابلات أنّ عائلتها لم تدعمها عندَ تعرُّضها للاعتداء أثناء الانتفاضة بل أخبرتها أنّ هذا هو «الثمن» الذي عليها دفعه مقابل مشاركتها في الحراك. وروَت مُشارِكة أخرى أنَّ رجلًا مسنًّا جاءَ إليها خلال إحدى الاحتجاجات وطلب إليها العودة إلى المنزل لرعاية أطفالها وزوجها. وتروي أيضًا أنّها تعرَّضت للعنف من قِبل والدها، الذي كان يطلب إليها حذف أي منشورات على فيسبوك تعارض آراءَه السياسية، وتغيير شهرتها إلى شهرةِ زوجها. هذا وقد وُصِفَت المشارِكات الناشطات في الانتفاضة بأنّهن عاهرات، وعوانس، ومثليَّات الثورة، وذلكَ بناءً على المعايير التقليدية الجندرية الّتي تهين النساء على أساس علاقاتهن الجنسية المُفترضة.

وأكّدت مُشارِكة أُخرى أنَّ النساء أعلينَ الصّوتَ أيضًا بالمطالب المتعلِّقة بالعنف ضد المرأة. فَتوجَّهن إلى المحاكم الشرعية للمطالبة بحقّ الحضانة وبتعديل قوانين الأحوال الشخصية. وقالت المُشارِكةُ إنّها فخورة بالنساء اللّواتي تحلّين بالشجاعة الكافية للذهاب إلى النبطية وصور والبقاع، حيث كان وما زال يخشى الناس التحدث عن قضايا النساء. وفي هذا الصّدد، أشارت مُشارِكةٌ أخرى إلى مشاركةِ النساء في حملات السلام في طرابلس. فهؤلاء النّساء لم يحصرن اهتمامهنّ بالقضايا النسوية وحسب، بل ركّزنا أيضًا على فساد النظام القانوني والنظام الطائفي. وبذلك، نجحت النّساء في دمج المطالب النسوية بِمطالب الانتفاضة. أمّا اليوم، فقد أصبحت النّساء جزءًا لا يتجزّأُ من المجموعات التي كانت تطالب بالتغيير، على حدِّ تعبير إحدى المُشارِكات.

الاستنتاجات والتوصيات

على الرغم من تحقيق مكاسب ضئيلة في مختلف جوانب الحياة العامة، لا تزالُ مكانة المرأة في لبنان غير مساوية لِمكانة الرجل. فالانقسامات الطائفية المتجذّرة، والفساد السياسي، والأعراف التقليدية الجندرية، والقوانين القديمة والأبوية، على سبيل الذّكر لا الحصر، شكّلت كلّها عوامل ردع أمامَ تقدُّم النّساء في الحياة السياسية والاقتصادية. وقد رسَّخت الحرب الأهلية جذور الأزمات أكثر على مستويات عدَّة في لبنان، ومهَّدت السّبيل أمام أمراء الحرب لإحكام قبضتهم على السلطة، ما أدّى

إلى إقصاء النساء من مفاوضات ما بعد الحرب وتهميشهنّ في الحياة الاقتصادية والسياسية. وفي هذا الصدد، تم تجاهل المبادرات التي أطلقتها النساء من بناة السلام أثناء الحرب وبعدها. وعلى الرغم من ذلك، وبعد ما يقارب الثلاثين عامًا على انتهاء الحرب، كانت النّساء في طليعة الخارجينَ إلى الشارع في انتفاضةٍ ضخمةٍ اعتُبرت ثورة نسوية. فالخطابُ في هذه الانتفاضة جمعَ ما بينَ المطالب النسوية والقومية. ولكي ترى مطالب النساء النور، شدّدت المُشارِكات في إعدادِ هذا التقريرِ على أهميّة التوصيات السياسية التالية:

١. **إلغاء النظام الطائفي** الذي يحكم كلّ مفاصل الحياة العامة. فالطائفية المتجذّرة تعني أنّ المعتقدات الدينية هي الرّكيزة المُعتمدة في وَزنِ المسائل كافّة. وهذا ما من شأنه أن يعزّز المعايير التقليدية الجندرية ويُقوّض دور النّساء في تقديم الرعاية.

٢. **تعديل قانون الأحوال الشخصية** الذي ينحاز إلى الرجل في شؤون الأسرة بما في ذلك الزواج والطلاق والحضانة والميراث. لذا، فمن المهمِّ بمكان الانتقال من قانون الأحوال الشخصية الذي تحكمه المحاكم الدينية إلى قانون الأحوال المدنية الذي يساوي حقوق الرجل بحقوق المرأة.

٣. **إنفاذ قانون تجريم التحرُّش الجنسي** لضمان شعور الناجيات من التحرُّش الجنسي بالأمان وتمكينهنّ من الوصول إلى العدالة.

٤. **تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية** بدل الشعور بالانتماء إلى الطائفة. وهو ما يمهّد السبيل أمام الديمقراطية، والقضاء على الفساد، وبناء السلام، ويُلزِمُ المواطنين والمواطنات بالعمل على ما يصب في مصلحة بلدهم ككلّ وليس في مصلحة طائفتهم.

٥. **تدريب وسائل الإعلام** التي تؤدِّي دورًا مهمًّا في تشكيل الرأي العام. فوسائل الإعلام في لبنان إمّا تنتمي إلى أحزاب سياسية أو تتبعها؛ لذا، فهي تنقلُ القِيَم والمعايير الأساسية لتلك الأحزاب. وبناءً على ذلك، يجب تدريب وسائل الإعلام على قضايا الشفافية، وحق المواطنين والمواطنات في المعرفة، وكذلك حقّهم في المساواة الجندريّة. وتجدر الإشارة إلى ضرورة توفير مساحة للنقاش والحوار للرجال والنساء على حدّ سواء.

٦. **تنشئة الأجيال على مفهوم المساواة الجندرية** وبشكل خاص أفراد الأسرة من الذكور، فالأسرة هي نواة المجتمع. وكما تكونُ تربية الأطفال في شأنِ احترام النساء ومعاملتهن يكونُ المجتمع ككلّ. لذا، فإنّ غرس مبدأ المساواة الجندرية هو شرط أساسي للتغيير المجتمعي.

٧. **دعم إنفاذ القانون ١٠٥ في شأن المفقودين والمخفيين قسرًا** بما في ذلك اللجنة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا، التي تم تعيين أعضائها مؤخرًا في صيف ٢٠٢٠.

وعلى حدّ تعبير إحدى المُشارِكات الأساسيّات في المقابلات، «نحن ناشطاتٌ من أجل السلام وبنّاءاتُه. نحن لسنا صنَّاع حرب». ففي ظلّ التحديات الّتي لا تزالُ كثيرة جدًّا، من شأنِ تنفيذ التوصيات المُعدّدة أعلاه أن يفلحَ في إيجادِ حوافزَ تسمحُ للنساء بأداءِ دورٍ أكثر تأثيرًا على مستوى القاعدة الشعبية وعلى مستويات اتّخاذ القرار أيضًا. فالنّساءُ، من خلال دورهنّ السلمي، قلبْنَ النزاعات وتوسطنَ من أجلِ الحلول. وخلالَ المفصلَيْن المُهمَّيْن في التاريخ اللبناني، أي الحرب الأهلية وانتفاضة تشرين ٢٠١٩، أثبتت النساء حقًّا أنّهن خيرُ محارباتٍ من أجل السلام.